الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

السؤال الدائم الصعب والقاسي:

لماذا فشل اليمين واليسار العربي في تحقيق التقدم؟

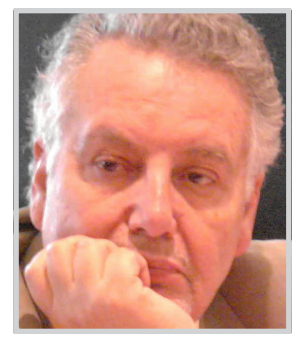

د. شاكر النابلسي

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حاول مفكرون من اليمين واليسار العربي، وضع أسس التقدم الحضاري العربي، ودعوا صُنّاع القرار السياسي في العالم العربي إلى التفكير والأخذ بهذه الأسس. ولكن أصحاب القرار السياسي، كانوا في واد، والمفكرين كانوا في واد آخر. وكانت هناك هوة عميقة بين المفكر والسياسي صاحب القرار، ما دفع واحداً من المفكرين العرب المعاصرين، كسعد الدين إبراهيم، في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى ردم الهوة العميقة بين السياسي والمفكر، وكتب كتابه المعروف "تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب، ١٩٨٤"، الذي صدر عن "منتدى الفكر العربي" في عمان. ولكن الفجوة ظلت قائمة إلى الآن، بين صانعي القرارات وبين المفكرين العرب، ما نتج عنه وبشكل مباشر، هذا الضياع الذي نحن فيه الآن، حين اعتبر الحاكم أن كل مفكر عربي يحمل في جيبه قنبلة موقوتة، ويتحين الفرصة المناسبة لتفجيرها في وجه الحاكم، وقتله. ولعل هذا ما حاولت به بعض التنظيمات اليسارية واليمينية الدينية في العالم العربي. وكان على رأس ضحاياها الرئيس السادات، في عام ١٩٨١.

طريق التقدم في تجديد المعارف

نادت فئة من المصلحين الدينيين بالأخذ بأسباب العلم والمعارف. وكان الشيخ حسن العطار (١٧٦٦-١٨٣٥) قد قال في القرن التاسع عشر، من أن "بلادنا لا بدّ لها من أن تتغير أحوالها، وتتجدد بها من المعارف ما ليس فيها" معتبراً أن أساس التقدم الحضاري هو تجديد المعارف وتغير الأحوال، وكان العطار بهذا، أول معبر أصيل عن فكرة التقدم في القرن التاسع عشر.

دور الفنون الحربية في التقدم

واعتبر فريق آخر من المصلحين أن عوائق التقدم في العالم العربي والإسلامي، تعود إلى الهوة القائمة بين الغرب والعالم الإسلامي في الفنون الحربية، مما أمكن الغرب من غزو العالم الإسلامي، وإيقاف تقدمه. وقد أدرك هذا المصلح التونسي محمود قبادو (١٨١٣-١٨٧١). ولكن مثل هذا الفريق من المصلحين، لم يدركوا أن تقدم الفنون الحربية مرتبط ارتباطاً كبيراً بعلوم كثيرة. وأن التقدم العلمي هو الذي أمكن الغرب من التفوق الحربي والعسكري. وأن العالم العربي والإسلامي إذا أراد التقدم، فعليه الأخذ بأسباب العلوم كلها مجتمعة، وليس بالفنون الحربية وحدها.

وجوب تكامل السياسيين والمفكرين

ورأى فريق آخر من مفكري القرن التاسع عشر، كخير الدين التونسي (١٨١٠-١٨٩٠)، من أن التقدم لا بدّ من أن ينهض به السياسيون من جهة، والعلماء من جهة أخرى. ولا ندري ماذا كان يعني التونسي بالعلماء هنا. أهم رجال الدين كما كان المعنى في القرن التاسع عشر، وكما هو المعنى الآن للعلماء في بعض دول الخليج، أم هم العلماء الذين يمارسون العلم الدنيوي، وليس العلم الديني؟ ولكن يبدو أن التونسي كان يعني بالعلماء علماء الدين، لأنه هو الذي نادى بأن ينخرط العلماء في الحياة الدنيوية. ولا يكفي لهؤلاء أن يكونوا علماء في الشريعة، وأحوالها.

التقدم السياسي هو الأساس

وقال فريق من المصلحين في القرن التاسع عشر، من أن التقدم الحضاري مرتبط بالتقدم السياسي، وكان واحداً كعبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤-١٩٠٢) يعني بالتقدم السياسي تحقيق مظاهر عدة منها:

١- حرية المواطن.
٢- إحياء روح التراث الديني والتركيز على الجانب العقلي فيه.
٣- نقل وترجمة علوم الغرب وصناعته.
٤- إقامة خلافة إسلامية يتزعمها العرب، على أساس من حرية التفكير وعدالة الحكم، وتلك هي روح الإسلام الأصيلة.

كما ربط عبد الرحمن الكواكبي، مسألة التقدم الحضاري بالتقدم الاجتماعي، وتحرير المرأة، وهو ما اشترطه قاسم أمين (١٨٥٦-١٩٠٨) أيضاً.

التقدم الحضاري تنوير ديني

وذهب فريق آخر من هؤلاء المصلحين إلى فهم التقدم الحضاري على أنه تنوير ديني، خالطين بذلك بين الدين كقيم أخلاقية رفيعة، وبين الوسائل التي يتخذها العلم للوصول إلى نتائجه. وكان من ضمن هؤلاء الشيخ المصري علي يوسف (١٨٦٣-١٩١٣) الذي ربط بين القيم الأخلاقية ودرجة الارتقاء بالمعارف، وبين الأخلاق الفاضلة وتقدم أساليب الحضارة من صناعة وزراعة وتجارة وعلوم وتربية. وهذه غير موجودة في الدين ولا يشترط بأي دين أن يأتي بها. وما الدين إلا مجموعة من القيم الأخلاقية المجردة فقط. ومن هنا كان البحث المفيد في الدين -في عُرف الشيخ علي يوسف- ليس عن سبل التقدم، ولكن عن محاسن الأخلاق، والتي هي جزء مثالي من التقدم الحضاري. بل إن الشيخ يوسف قد أثقل العيار في الخلط بين القيم الأخلاقية والعلوم المحضة، عندما قام بإنشاء مركب طريف للتقدم المدني جمع فيه بين التنويريين والداروينيين والفلسفة الوضعية الفرنسية من ناحية، وبين الفكر الديني الإسلامي من ناحية أخرى. وبذا، فقد نادى الشيخ يوسف بفتح الطريق أمام الإنسانية كلها للتقدم الحضاري من خلال مركب فكري وعقائدي إنساني شامل. وهذه يوتوبيا مثالية بحد ذاتها، عبارة عن طحن بلا دقيق، ودق في الماء، بعيدة كل البعد عن حلول واقعية، كان واقع القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بحاجة إليها واضحة جليّة مباشرة، لا لفّ فيها ولا دوران، ولا زيغ فيها ولا حوار طرشان.

عوائق ثقافية أمام التقدم

وفي الضفة الأخرى، كانت عوائق التقدم الحضاري في الفكر العربي المعاصر كثيرة، حيث بلغت أكثر من ثلاثين سبباً. وقد تراوحت هذه العوائق بين عوائق ثقافية، وأخرى فكرية، وثالثة اجتماعية، ورابعة سياسية، وخامسة اقتصادية.

وكانت العوائق الثقافية تتلخص في انتشار الأميّة الأبجدية والأميّة الثقافية والأميّة العلمية، وعدم وجود كوادر ثقافية وفكرية وفلسفية كافية للنهوض بالتقدم الحضاري. كما أن عدم وجود تيار ثقافي وفكري قوي عام في الحركة الفكرية العربية المعاصرة، كان واحداً من أسباب هذه العوائق. كما أن العوائق تتمثل في هذا الشأن في هدر الوقت الكبير على عمليات إحياء التراث دون طائل، وفي استنساخ وتكرار التجارب الغربية من دون معرفة ما تم حقيقة في الغرب. وكذلك في عدم تقدم المشروع الحضاري في ظل العلْمانية لأسباب مختلفة، وفي إغفال البعد التاريخي للأمة العربية، وفي ردّ كل تقدم إنساني إلى النصوص المقدسة، من دون إعطاء الجهد البشري والعقلي والعلمي أي دور في التقدم الإنساني، والتكوين العربي الاجتماعي. إضافة إلى تمثّل العوائق، في عدم فصل الفلسفة عن اللاهوت، وتركز عقدة تقدم اليابان وتخلفنا في الفكر العربي، بحيث أصبحت هذه العقدة من العقد المزمنة. كذلك، فإن تعميم المشاكل والقضايا الكبيرة على أنحاء الوطن العربي كافة ، من دون الالتفات إلى الخصوصيات، واختلاط الحلم بالواقع في مسألة التقدم الحضاري، كانت من العوائق الثقافية لتقدمنا الحضاري.

عائق الأميّة للتقدم

اعتبر بعض المثقفين العرب، أن الأميّة الأبجدية، والأميّة الثقافية، والأميّة العلمية، والأميّة السياسية، والأميّة الدينية أيضاً، من أهم عوائق التقدم الحضاري، في ظل انتشار هذه الأميّات في العالم العربي على مستويات مختلفة، وبنسب متفاوتة في مختلف بلدان العالم العربي. فمن المفاهيم الخاطئة في العالم العربي أن الأمية هي عدم القدرة على القراءة والكتابة. ولذلك، فإن كل من لديه القدرة على القراءة والكتابة يعتبر غير أمي. ويبدو أن هذا المفهوم، كان منطلقه أوضاع سائدة، يعتبر فيها ذوو القدرة على القراءة والكتابة من الندرة بمكان، وربما يعتبر من كبار المتعلمين. وأما وفقاً لمعايير العصر، فهي أكبر بكثير من القدرة على الكتابة والقراءة. ولذلك، فإن نسبة كبيرة من الذين يحسنون القراءة والكتابة، قد يظلون في عداد الأميين.

غياب دور المفكرين

إن التقدم الحضاري في أوروبا، قام على أكتاف المثقفين والمفكرين والفلاسفة. وقام كل تقدم حضاري في الماضي على هذا الأساس. في حين أن السياسيين العرب من خريجي الكليات العسكرية حيناً، وخريجي المعاهد الدينية حيناً آخر -وهما المصدران الرئيسيان للسياسيين العرب -كانوا هم رمز التقدم الحضاري. وأنيط بهم كذباً وزيفاً وبهتاناً التقدم الحضاري. "فالفكر هو الذي يحرك الحضارة، والمفكرون بآرائهم وأقوالهم هم الذين يصنعون حركة التاريخ. أما رجال السياسة فلا يصنعون حضارة. ودورهم هنا هو، إما حماية مسيرتها والإسراع بحركة سيرها، أو تعويق هذا المسير، بل والقضاء عليه"، كما قال المؤرخ المصري حسين مؤنس، في كتابه "الحضارة، ص ٣١٤". وقد تمّ طبقاً للوضع العربي، القضاء على حركة الحضارة من قبل رجال السياسة ورجال الدين أيضاً. فلم يتمّ التقدم، لأنه خالف القاعدة التاريخية، ولأن المثقف العربي - وهو القائد لحركة المجتمع - تمّ عزله بسجنه، أو بنفيه، أو بقتله.

فقدان التراكم الثقافي

برغم قيام دعوات الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين من قبل المثقفين العرب، إلا أن هذه الدعوات وهؤلاء المثقفين، لم يشكلوا تياراً ثقافياً عارماً، يثبّت أمر التقدم الحضاري. ولم تكن لدينا طبقة "انتلجنسيا" متواصلة الحوار، ومتفقة فيما بينها على الحد الأدنى من المفاهيم والاصطلاحات وبرامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ما سبب ما يسمّى بأزمة المثقفين، ومما قلل من شأن هذه الطبقة وتأثيرها في المجتمع، وأتاح الفرصة للعسكر ورجال الدين، لقيادة المجتمع، وإخضاعه لأهوائهم.

لقد كانت النهضة العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مهتمة بعملية إحياء التراث. وكان إحياء التراث يعني لهذه المرحلة أن تتم إعادة إنتاج الماضي "تأويلاً وتفسيراً وشرحاً. ولم تتعد العملية إلى إبداع الحلول الجديدة للمشكلات المعقدة التي تواجه مجتمعاتنا. بل على العكس من ذلك. فقد بات التعريف بزمن ﷺ النهضة تعريفاً بزمن الهزائم المفضية إلى الإحباط"، كما قال طارق زيادة، في كتابه "العرب والفكر النقدي، ص ٢٤". ولعل هذا واحد من عوائق التقدم الحضاري العربي، وعوائق تقدم النهضة أيضاً.

فشل استنساخ التجارب الغربية

لقد حاول مفكرو النهضة والقائمون على المشروع الثقافي النهضوي في القرنين التاسع عشر والعشرين، استنساخ وتكرار بعض التجارب الثقافية والحضارية الغربية من دون محاولة استيعاب ما تم في الغرب من ثورات معرفية، أدت إلى ما انتهت إليه أوروبا الآن أو الغرب بشكل عام. ما أعاق تقدم المشروع الثقافي العربي، وميلاد النهضة العربية الحقيقية الدائمة والنامية. وفي هذا يقول مُطاع صفدي، من أن "العسر الذي يعانيه ميلاد مشروع ثقافي جديد، يرجع أساساً إلى استحالة التكرار والاستنساخ عن المشروع الثقافي السابق. غير أن العجز عن استيعاب الثورة المعرفية الكبرى التي يحتويها المشروع الثقافي الغربي، تمنح البروليتاريا الغيبية الكامنة في قاعدة المجتمع اللاصناعي قدرة سحرية على طرح بدائلها المستعارة من تجارب الماضي، بحيث يوهم المجتمع نفسه بأنه قادر على تجاوز هذه الاستحالة"، ("النهضة المغدورة في خطاب التقدم العربي"، ص٦-٧).

فشل التيار العلْماني

لقد كان لبدء انتشار التيار العلْماني في عصر النهضة، أهمية شديدة بالنسبة للتقدم الحضاري ومشروع النهضة. ولكن كان هناك سؤال يثار، وهو: لماذا لم يتقدم المشروع الحضاري، كما كنا نتمنى ونرغب، من خلال التيار العلْماني؟ إن الجواب عن ذلك، لا يخرج كثيراً عن الأسباب التالية:

١- غياب التيار العلْماني عن المعركة القومية ضد الاستعمار الأوروبي. ففي مصر مثلاً، وقفت العلْمانية موقفاً سلبياً من الحركة الوطنية منذ بدايتها.
٢- انحصار العلْمانية ضمن دائرة النخبة والأقلية الطائفية والمسيحية على وجه الخصوص، وعدم خروجها إلى الدائرة القومية الأوسع.
٣- اعتماد الاستعمارين البريطاني والفرنسي على وجه الخصوص على الطوائف الدينية المسيحية، مما نفّر الشارع العربي والعامة العربية من العلْمانية، التي وُسمت بميسم استعماري وبارتباطها بالاستعمار، كما يقول الباحث اللبناني فاروق مردم، في كتابه ("ملاحظات حول الفكر العربي في عصر النهضة"، ص١٩٤).

إغفال البعد التاريخي

لقد أغفل معظم المفكرين العرب في معالجتهم لمسألة التقدم الحضاري البعد التاريخي للأمة العربية. "فهم تعاملوا مع النهضة إما كبعث للماضي، أو مماثلة للحاضر العربي بإحدى لحظات الماضي الأوروبي، ولكن مع إغفال الخصوصية التاريخية في التحليل والتفكير في موضوع النهضة. في حين أن النهضة فعل تاريخي، كما يقرر المفكر المغربي كمال عبد اللطيف في كتابه ("حول متاهات النهضة العربية"، ص٤١).

دور التوفيقية في التخلف

إن لجوء الفكر العربي في عصر النهضة الممتد من القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين إلى التوفيقية، كان من أسباب تخلف هذا الفكر، وبالتالي من أسباب عدم اكتمال مشروع النهضة والتقدم الحضاري. ويلاحظ فاروق مردم في كتابه السابق الذكر، أنه "ابتداءً من الطهطاوي وانتهاءً بالحرب العالمية، برر المفكرون العرب الأفكار والدعوات الغربية بالأحكام العامة في النصوص المقدسة، أو بالقياس والاستحسان والاستصلاح. وسارت الأجيال اللاحقة على نهج الأولين. فاستندت إلى الدين في كل دعوة اجتماعية وسياسية، بما في ذلك الاشتراكية" (ص ١٩٤). وكان من مظاهر هذه التوفيقية التبريرية، ردّ كل تقدم إنساني إلى النصوص المقدسة، حتى بالنسبة إلى الشعوب التي لم تقرأ، ولم تسمع بحرف واحد منها.

نساء وأطفال: قضايا الحاضر والمستقبل

سعد محمد رحيم

والغريب أن ما صدر من بحوث ودراسات من قبل المؤسسات الأكاديمية والبحثية المعنية بالعراق وأوضاعه، والقائمة على استطلاعات ميدانية تعتمد الأرقام الإحصائية ومعالجتها عبر مناهج بحث علمية لا يكاد يُذكر بسبب عدم وجود تقاليد بحث راسخة عند معظمها أو بسبب الظرف الأمني الصعب الذي يحول دون نزول الباحثين إلى الشارع للحصول على المعلومات من مصادرها.. أو ربما بسبب الافتقار إلى الصبر والدأب اللذين يجب توافرهما في شخصية من ينهض بمسؤولية البحوث العلمية الرصينة. وأحسب أن كتاب (نساء وأطفال: قضايا الحاضر والمستقبل) الصادر عن مطبعة القبس ببغداد/ ٢٠٠٨ لمؤلفه الدكتور سامي مهدي العزاوي ينتمي إلى ذلك النمط العلمي الرصين. والدكتور العزاوي هو رئيس مركز أبحاث الطفولة والأمومة في جامعة ديالى، وهو المركز الوحيد من نوعه في الجامعات العراقية. وتتأتى أهمية الكتاب من تناوله أولاً لقضايا وظواهر تخص نساء العراق وأطفاله ولاسيما خلال السنوات التي أعقبت سقوط النظام السابق واحتلال البلاد. وثانياً؛ لأن العينات التي اعتمدها مادة للبحث والتحليل والتقويم واستخلاص النتائج قد أُخذت ميدانياً من طريق استبيانات جرى التعبير عنها بلغة الأرقام والنسب الرياضية، ناهيك عن الملاحظة المباشرة لمجتمعات الأبحاث. وثالثاً؛ شمل الإطار المكاني لمجتمع البحث محافظة ديالى على وجه الخصوص. وهذه المحافظة، كما هو معروف، بقيت من المناطق الساخنة أمنياً حيث تؤثر الأحداث الحاصلة على أوضاع المجتمع ولاسيما النساء والأطفال الذين يكونون أول الضحايا المباشرين أو غير المباشرين للعنف والعمليات المسلحة.

يحوي الكتاب مقدمتين وعشرة أبحاث تتمحور حول مشاكل الطفولة والنساء، حيث يؤكد المؤلف على أهمية الدراسة العلمية لها، لتأسيس القاعدة المعلوماتية للذين يرسمون السياسات الخاصة بحاضر هاتين الشريحتين ومستقبلهم.

في بحثه الأول والمعنون (محددات تشكيل ثقافة الطفل العراقي) يبدأ الباحث بهذه المقولة؛ "إن ما يصنعه المجتمع بالأفراد وهم صغار يصنعونه به وهم كبار" أي أنه يعوّل على عامل التنشئة الاجتماعية والذي يتضمن بالضرورة عامل التنشئة الثقافية في تحديد الميول والسلوكيات الفردية والاجتماعية لاحقاً، فشخصية الطفل كما يقول؛ "ما هي إلا انعكاس لصورة الحياة اليومية والتفصيلية التي يعيشها في كنف الأسرة وهي تتفاعل مع المحددات الاجتماعية الأخرى وإن لم يكن طرفاً مباشراً فيها". ويؤطر الباحث مشكلة بحثه بالتغريب الثقافي الذي يتعرض له الطفل عبر أجهزة الإعلام المتقدمة، ذات الوسائل والأساليب المثيرة والمؤثرة التي تفيض عليه بسيل من الأفكار والمعلومات والصور والقيم الآتية من خلف الحدود في مقابل أساليب التثقيف التقليدية المحدودة التأثير من قبل مؤسسات التنشئة الثقافية في المجتمع العراقي. وعموماً يهدف الباحث إلى معرفة "المحددات والوسائل التي تستخدمها الأسرة العراقية في عملية تشكيل ثقافة الطفل العراقي في مرحلة ما قبل المدرسة، وتحديد معوقات عملية التنشئة الثقافية في الأسرة العراقية". معتمداً المنهج الوصفي التحليلي في مقاربة موضوعته. أما مجتمع بحثه فكان جميع أمهات أطفال الرياض في محافظة ديالى والبالغ عددهن ٤٧٨٠ أماً أو ولية أمر. وقد تم أخذ عينة عشوائية من ٣٨ روضة أطفال لـ ٤٧٨ أماً أي بنسبة ١٠٪ من مجتمع البحث. وباستخدام الاستبانة أداة لجمع المعلومات. والنتائج المستخلصة بعد قراءة وتحليل الاستبيانات أظهرت أن المحددات والوسائل التي تستخدمها الأسرة العراقية في تشكيل ثقافة الطفل كانت كالآتي: مشاهدة التلفزيون ٩٦٪، سرد القصص للطفل ٨٧٪، اللعب ٨٥٪، استخدام الألعاب البنائية ٦٥٪، اصطحاب الطفل إلى دور العبادة ٤٩٪، مشاهدة الفيديو والسيدي ٣٢٪، الألعاب الإلكترونية ١٢٪، السينما والمسرح ٢٪. وربما تكون هذه النسب قد تغيرت بقدر ما الآن لأن زمن البحث كان الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٠٢ . ٢٠٠٣ أي قبل سقوط النظام السابق بفترة قليلة. أما معوقات التنشئة الثقافية في الأسرة العراقية بحسب البحث فهي: قلة المتوفر من المحتوى الثقافي في الأسرة ٧٥٪، أمية بعض الأمهات ٥٦٪، جهل الأسرة بالأساليب الصحيحة في التنشئة الثقافية ٥٢٪، عدم التكافؤ في المستوى العلمي بين الوالدين ٣٩٪، انشغال الوالدين في الأعباء الحياتية ٣٨٪، كثرة عدد الأطفال في الأسرة ٣٥٪، انشغال الأم بالعمل خارج المنزل ٢٢٪، انفصال الوالدين عن بعضهما ٧٪. ومن ثم يوصي الباحث بضرورة التأكيد على تنوع وسائل التنشئة الثقافية للطفل، وانتقاء الأسرة لأفضل تلك الوسائل، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية إلى جانب الدولة التي عليها توفير الوسائط الثقافية (كتب ملونة، ألعاب تعليمية، الخ) ودعم مؤسسات تعليم أطفال ما قبل المدرسة.

أما في بحثه الموسوم (الممارسات التربوية للمعلم المرشد لتحقيق اتفاقية حقوق الطفل/ ٢٠٠٥) فقد ركز الباحث على اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ والتي أقرت جملة مبادئ هي"عدم التمييز ضد الأطفال، وان تكون الأولوية في جميع الأمور المتعلقة بالأطفال هي لتحقيق مصالح الطفل على أفضل وجه، وحق الطفل في الحياة والبقاء على قيد الحياة والنماء، وحق الطفل في أن يعبّر بحرية عن آرائه في الأمور التي تؤثر عليه". ومن هنا كان هدف البحث هو معرفة الممارسات التربوية للمعلم المرشد في المرحلة الابتدائية لتحقيق اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩, وهنا أخضع الباحث للتحليل العلمي معطيات ٤٠٠ استمارة أرسلت لمعلمين مرشدين في ٤٠ مدرسة ابتدائية في محافظة ديالى.

يقول الباحث أنه من خلال تحليل النتائج الميدانية للبحث يتضح أن ٣٩ من بين ٥٢ من بين الممارسات التربوية للمعلم المرشد تحقق اتفاقية حقوق الطفل وبمستويات متباينة، في مقابل ١٣ من الممارسات لا تحقق الاتفاقية ومنها؛ المساهمة في إنتاج كتب الأطفال ونشرها ومساعدة الأطفال على تكوين جمعياتهم الرياضية والعلمية والفنية، وتوجيه الوالدين بالخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، وتقديم المساعدة للوالدين في الاضطلاع بمسؤوليات تربية الطفل، ونشر ثقافة حماية الطفل من أشكال العنف كافة والإساءة البدنية أو العقلية والإهمال، وتهيئة وسائل الاتصال التي توفر المعلومات والأفكار للطفل.

وقد دعا الباحث إلى ضرورة أن تسهم التربية في نشر وتعميق وعي الأطفال بحقوقهم وعقد ورش عمل وبرلمانات للأطفال لغرض التدريب على ثقافة حقوق الطفل، إلى جانب إدخال معلمي المدارس الابتدائية في دورات تدريبية وورش تخص تطبيقات اتفاقية حقوق الطفل في المدارس، وغيرها من التوصيات.

أما في بحثه عن (حاجات النساء الأرامل) فيشير الباحث بدءاً إلى "انبثاق الوعي المجتمعي بقضايا المرأة العراقية، التي أصبحت تشغل درجة من الأهمية القصوى، ربما لم تبلغها من قبل دخول قوات التحالف إلى بغداد (٢٠٠٣/٤/٩)". ويتناول الباحث مشكلة ترمل آلاف النساء في العراق نتيجة العنف الذي طبع تاريخ العراق الحديث من حروب وصراعات أهلية وقتل على الهوية وانتشار الجريمة المنظمة، حيث يغدو الأطفال والنساء الضحايا غير المباشرين لها. وهنا تبرز قضية عمالة الأرملة لإعالة أسرتها وأطفالها. فهناك بحسب سجلات وزارة المرأة ثلاثة ملايين أرملة في عموم العراق يعانين من قسوة ظروفهن الحالية. ويهدف البحث إلى معرفة حاجات الأرامل العاملات في محافظة ديالى للفترة الممتدة من بداية حزيران ٢٠٠٦ إلى نهاية نيسان ٢٠٠٧ بالاعتماد على ١٠٠ استمارة صالحة للتحليل تضمنت أسئلة عن الحاجات الاقتصادية للأرامل العاملات منها: (الراتب التقاعدي، توفير السكن، الأولوية في التعيين، تأسيس جمعيات تعاونية خاصة بالأرامل). والحاجات الاجتماعية (الإسراع بتشريع القوانين الكفيلة بضمان حقوق الأرامل العاملات، دعم الأندية الاجتماعية المهتمة بهذه الشريحة) والحاجات النفسية (منح المرأة الأرملة العاملة مكافأة مالية مجزية في حالة زواجها من رجل آخر، وتفعيل الاحتفال بيوم الأم وإيلاء الأرامل العاملات خلاله بعناية خاصة، ومنحهن إجازة طويلة براتب تام للتخفيف من ضغوط العمل عليهن). والحاجات الثقافية (إنشاء دور للحضانة ورياض الأطفال خاصة بأبناء الأرامل العاملات، وإنشاء المراكز الاجتماعية والثقافية الخاصة بهن، وتوفير فرص التدريب داخل وخارج العراق للعاملات في منظمات المجتمع المدني المهتمة بالأرامل، وتوجيه المؤسسات الدينية والإعلامية لنشر ثقافة تحترم الأرامل).

فضلاً عن البحوث الثلاثة التي تطرقنا إليها هناك سبعة بحوث أخرى تتطرق لمشكلات الأطفال والنساء في العراق لم نعرض لها بسبب ضيق مجال مقالنا هذا. ومن هذه البحوث: (محددات اختيار الطفل العراقي لمهنة المستقبل.. مخاطر التلوث على ذكاء الأطفال.. النساء والعنف: إشكالات مجتمعية.. تأثير رياض الأطفال الرسمية والخاصة في تكوين شخصية الطفل.. دراسة مقارنة للقلق الاجتماعي: للأطفال المهجّرين وأقرانهم من المستقرين).

تتجلى أهمية هذا الكتاب، وكما نوهنا، من كونه استند على معطيات مستخلصة بطرق إحصائية من الواقع العياني العراقي الحالي. وعلى الرغم من أن مجال مجتمع البحث اقتصر، في معظم الأحوال، على محافظة ديالى إلا أن الاستنتاجات المستخلصة منه يمكن تعميمه، إلى حد بعيد، على المجتمع العراقي برمته بالنظر لتشابه المعضلات التي واجهها العراقيون على اختلاف انتماءاتهم وأماكن وجودهم الجغرافي خلال السنوات الأخيرة.. هذا كتاب لا غنى عن قراءته لكل مهتم بالشأن العراقي الراهن.

> ما سال من الحبر في معرض الكتابة عن الشأن العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ يمكن أن يكوّن بحيرة دكناء صغيرة؛ أخبار وتعليقات وتقارير وأعمدة وتحقيقات صحافية ومقالات ودراسات وكتب. بعضها وهو قليل غني بمادته وأفكاره والمعلومات التي يحويها، وبعضها الآخر، ويشكل الشطر الأعظم، ليس سوى كلام في العموميات وآراء وتصورات وتكهنات ودعاية وديماغوجية سياسية ليس إلاّ، لا يستند، في الأغلب الأعم، إلى حقائق مستخلصة بطرق علمية من الواقع العياني.